الأمم المتحدة

A/C.2/77/L.22

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

باكستان*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[1] هو إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[2] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[3]، وإذ تقر بأن مسار ساموا يتسق

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ 77 والصين.

(1) القرار 15/69، المرفق.

(2) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/ أبريل – 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10–14 كانون الثاني/يناير 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

181022 181022 22-23279 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[5]، ويتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[6]، والخطة الحضرية الجديدة[7]، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[8]،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نجدد لذلك تضامننا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإذ لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطَّردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى قابليتها للتضرر من الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تقر بالعواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوخاة في مسار ساموا وخطة عام 2030، بما في ذلك العواقب البعيدة الأثر والطويلة الأمد بالنسبة للقضاء على الفقر والعمالة والنمو والرفاه الاجتماعي نتيجة للانكماش غير المسبوق لاقتصاداتها، وإذ تلاحظ مع القلق أن أرصدة الديون الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت بمقدار 70 نقطة مئوية منذ عام 2009، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول بمقدار 11 نقطة مئوية ليصل إلى 61,7 في المائة في عام 2019، في حين أن قدرة تلك الدول على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية لا تزال تشهد المزيد من التدهور، وإذ تؤكد أن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030 سيكون أكثر صعوبة وأن دمج مفهوم القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لإتاحة بناء مستقبل مستدام وتجنب خلق مخاطر جديدة،

---

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

وإذ تسلّم بقلق بالغ بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية شهدت في عام 2021 مزيدا من التدهور في وضع ديونها الخارجية، التي بلغت مستويات قياسية جديدة قدرها 66,1 بليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تكاليف خدمة الدين إلى عائدات الصادرات من 37 في المائة في عام 2019 إلى 41,1 في المائة في عام 2021،

وإذ تقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القصوى، التي ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل للعديد منها أشدّ الأخطار التي تهدِّد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان بعضها لأقاليمها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدِّد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علما مع القلق بالنتائج الواردة في التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا سيما تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتقارير الخاصة للفريق الحكومي الدولي المعنونة *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية*، *وتغير المناخ والأرض*، *والمحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير*،

وإذ تلاحظ أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد النداءات الواردة في الإعلانين المعنونين "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"[(9)] "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"[(10)]، وإذ تلاحظ أيضا اتخاذ إجراءات معززة أخرى لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على الأهداف التي حل أجل تحقيقها في عام 2020[(11)]،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تشير إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي في 30 أيلول/سبتمبر 2020، والجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي استضافته الصين في الفترة من 11 إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2021، وإذ تتطلع إلى الجزء الثاني، الذي سيعقد في كندا في الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر/كانون الأول 2022، والذي سيعتمد فيه إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضا هدف رئيسي لخطة عام 2030 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

وإذ تسلم بما يقدِّمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة 19 من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز

(9) القرار 312/71، المرفق.

(10) القرار 296/76، المرفق.

(11) المرجع نفسه.

هذا التعاون، وإلى الفقرة 22 من مسار ساموا التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقر بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[12]؛

2 - ***تشير*** إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في 27 أيلول/سبتمبر 2019 واعتماد إعلانه السياسي[13] في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتتطلع إلى تنفيذ النداءات الواردة في الإعلان السياسي بشكل تام وعاجل؛

3 - ***تكرر التأكيد*** على الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية لرصد التنفيذ الكامل لإعلان بربادوس[14] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية، وتشير إلى المناقشة التي جرت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 بشأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات؛

4- ***تشدد*** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذي الصلة، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية، عند الاقتضاء؛

5 - ***تشير مع القلق*** إلى نتائج واستنتاجات تقييم الاحتياجات الذي أجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتؤكد ضرورة تخصيص موارد كافية تتناسب مع ولايات هاتين الوحدتين، مع مراعاة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعمليته التحضيرية؛

6 - ***ترحب*** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛

---

(12) A/77/218.

(13) القرار 3/74.

(14) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

7 - ***تدعو*** إلى اتخاذ إجراءات فورية وجوهرية لتيسير استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة في تلك الدول، مع الحفاظ على إنجازاتها والتزاماتها في مجال التنمية المستدامة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ بما يتماشى مع مسار ساموا والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتلاحظ مع التقدير التوصيات الصادرة عن الرؤساء المشاركين لعملية اجتماعات المائدة المستديرة المعنونة "تيسير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل: تحديد الحلول للتعافي من جائحة كوفيد-19 والصمود في مواجهتها"، وترحب بالالتزامات التي تعهدت بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البيان الصادر عن اجتماعها الرفيع المستوى لعام 2020 بتحسين السياسات والبرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

8- ***تشير*** إلى توصيات الأمين العام بشأن تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر ضعف متعدد الأبعاد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بوضعه في صيغته النهائية واستخدامه، وتشير أيضا إلى إنشاء فريق تمثيلي رفيع المستوى من الخبراء يشترك في رئاسته رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، غاستون براون، ورئيسة وزراء النرويج السابقة، إرنا سولبرغ، وترحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية في عمله وفي تقريره المؤقت، وتؤيد التعاريف المقترحة في التقرير فيما يتعلق بالضعف الهيكلي والقدرة على الصمود والهيكل ذي المستويين المبين في التقرير، وتسلم بأن التعاريف والهيكل المقترح لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يفيان بالمبادئ التوجيهية لوضع مؤشر، على نحو ما حدده الأمين العام في الفقرات 80 إلى 83 من تقريره[15]، وتحيط علما بطلب الفريق تمديد الوقت اللازم لإنجاز عمله، وتقرر أن تطلب إلى الفريق أن ينهي عمله بشأن المؤشر، بتشاور تام مع جميع الدول الأعضاء وفقا للتعاريف المقترحة، والهيكل ذي المستويين، والمبادئ التوجيهية، مع استخدامها لتوجيه اختيار المؤشرات المناسبة للاسترشاد بها في تحديد جوانب الضعف على صعيد جميع قطاعات التنمية المستدامة، وهيكل الإدارة المقترح، ووضع موجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، وتقرر كذلك أن تطلب إلى الفريق أن يجري مشاورات إضافية مع الدول الأعضاء والدول المراقبة والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، لمعالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة بالموضوع، مع مراعاة التقارير الخطية المقدمة حتى الآن، وأن يقدم تقريره النهائي في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2023؛

9 - ***تكرر التأكيد*** على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه خسائر وأضرارا ناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ والأحداث الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، والتي تؤدي إلى مخاطر اجتماعية واقتصادية وبيئية غير مسبوقة، بما في ذلك مستويات الديون التي لا يمكن تحملها، وتدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، لمواجهة تهديد وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(15) A/76/211 و A/76/211/Corr.1.

10 - ***تحيط علما*** بالنتائج التي توصل إليها الأمين العام فيما يتعلق بالقدرة المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والمرتفعة الدخل، على الحصول على التمويل المتصل بالكوارث بسبب اختلاف معايير تحديد الأهلية وحجم الموارد اللازمة للحصول عليه، وكذلك الحاجة إلى بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تنقح معايير تحديد الأهلية وطرائقها التي تحول دون الحصول على الموارد، مع مراعاة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد، وتحث المجتمع الدولي على زيادة تخصيص التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وتيسير الوصول إليه للحد من مخاطر الكوارث بما يتناسب مع حجم مخاطر الكوارث الحالية والمستقبلية، مع مراعاة العقبات التي حالت دون فعالية حشد التمويل الحيوي لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة التي تصوغها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

11 - ***تؤكد من جديد*** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، يمكنها تعزيز مرونة المجتمعات والاقتصادات، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

12 - ***تسلم مع القلق*** بتحديات المرحلة الانتقالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نموا، ولا تزال تضع في اعتبارها أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية، وتشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نموا، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن الفقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسَّرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

13 - ***تكرر*** دعوة المؤسسات المعنية إلى أن تستخلص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتسلِّم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على أشد البلدان احتياجا، وتحيط علما بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسَّرة والتقييمات المتعددة الأبعاد، انطلاقا من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، بغية معالجة أوجه القصور التي تعتري تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نموا على أساس الدخل وحده؛

14 - ***تكرر*** دعوة الدول الأعضاء إلى أن تدعو البنك الدولي إلى النظر في إعادة إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف الإنمائية وشركائها لمراجعة القواعد التي تنظم إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسَّر؛

15 - ***تشدد*** على ضرورة اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنيا للحماية الاجتماعية للفقراء ومَن يعيشون أوضاعا هشة؛

16 - ***تسلم*** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يكون ممكنا بدون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، الذي يمكن تيسيره واجتذابه من خلال تهيئة بيئة مؤاتية ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

17 - ***تشير*** إلى الاستعراض الشامل لمعايير التصنيف في فئة أقل البلدان نموا الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية في عام 2020، وتتطلع إلى عملية الاستعراض المقبلة؛

18 - ***ترحب*** بإنشاء جوائز الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، للاعتراف بجهود أفضل الشراكات الدائمة وأبرزها وأكثر أصالة في تنفيذ أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومكافأة تلك الجهود، بما يتسق مع مسار ساموا ويتواءم مع المعايير والقواعد الخاصة بشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

19 - ***تعيد تأكيد*** الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا، وتشدد على الضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة لمساعدتها في الحفاظ على قوة الدفع التي تحققت إثر تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

20 - ***تعيد أيضا تأكيد*** قرار عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024، على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[16]، وإذ تسلم بأهمية اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستناد إلى برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا، والفصل السابع من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[17]، فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

21 - ***ترحب*** بعرض حكومة أنتيغوا وبربودا استضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024؛

22 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام 2024، تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولايتين الآخذتين في التوسع لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي دعما لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقبل وعمليته التحضيرية؛

23 - ***تكرر تأكيد*** دعوتها الأمين العام إلى أن يواصل استخدام صلاحياته للدعوة إلى عقد اجتماعات مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات المتعددة الأطراف الشريكة في التنمية لمواصلة العمل على وضع حلول للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بضعفها إزاء الديون في الأجل العاجل وبقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل، ولتنفيذ مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد تنفيذا تاما، وفي هذا الصدد، تدعو الأمين العام إلى عقد اجتماع رفيع المستوى أثناء

---

(16) القرار 288/66، المرفق.

(17) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

المؤتمر، مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية والجهات المانحة الرئيسية، بغية ضمان تعبئة كاملة للموارد لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

24 - ***تقرر*** أن يقوم المؤتمر بما يلي:

(أ) تقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات والتحديات المتبقية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا استنادا إلى أمور منها التقارير الموجودة والعمليات ذات الصلة بالموضوع، مع التشديد على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في متابعة وتنفيذ مسار ساموا، وبرامج العمل السابقة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والسعي إلى تجديد الالتزام السياسي من جانب جميع البلدان بتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتصدي لمواطن ضعفها بفعالية من خلال التركيز على الإجراءات العملية والبراغماتية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، بوسائل منها تعبئة موارد محددة الأهداف وتقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تحديد التحديات الجديدة والمستجدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والفرص المتاحة لها في مجال التنمية المستدامة وطرق ووسائل التصدي لتلك التحديات والاستفادة من تلك الفرص، بطرق منها تعزيز الشراكات التعاونية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ومواصلة تحديد الأولويات بالنسبة لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل النظر فيها، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

25 - ***تقر*** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد أثبتت التزامها بالنهوض بالتنمية المستدامة، وعملت لهذا الغرض على تعبئة الموارد على المستويين الوطني والإقليمي رغم محدودية قاعدة مواردها، وترحب بما أبداه المجتمع الدولي من تعاون وقدمه من دعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور مهم في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة؛

26 - ***تدعو*** إلى مواصلة بذل الجهود وتعزيزها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع التحديات المتعددة القائمة والمستجدة التي تواجهها تلك الدول في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

27 - ***تقرر*** أن تعقد في عام 2023، قبل بدء الدورة الثامنة والسبعين، اجتماعا تحضيريا إقليميا في كل منطقة من المناطق الثلاث التي تقع فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية واجتماعا تحضيريا أقاليميا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تحديد المساهمات التي ستقدم إلى المؤتمر وإعدادها، والعمل في الوقت ذاته على تعظيم الاتساق والتكامل مع الأعمال التحضيرية الأخرى؛

28 - ***تقرر أيضا*** أن تجرى الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية والأقاليمية والموضوعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيما وأوسعها مشاركة، وأن تقوم، لهذا الغرض، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق وحدتها المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثل السامي والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، كل في إطار ولايته وفي حدود موارده المتاحة، بتوفير الدعم اللازم للمؤتمر ولعمليته التحضيرية؛

29 - ***تقرر كذلك*** أن تصدر عن المؤتمر وثيقة ختامية سياسية متفاوض عليها على الصعيد الحكومي الدولي وتطلعية وعملية المنحى؛

30 - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى الشروع، قبل نهاية عام 2022، في أعمال العملية التحضيرية الحكومية الدولية فيما يتعلق بالنظر في الهيكل الإداري والمسائل التنظيمية الأخرى المتصلة بعمل اللجنة التحضيرية، وإلى الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في أوائل عام 2023؛

31 - ***تقرر*** أن تواصل النظر في دورتها الثامنة السبعين، قبل نهاية عام 2023، في الطرائق الإضافية لعقد المؤتمر وشكله وفي سبل تنظيمه بأكثر الطرق كفاءة وفعالية؛

32 - ***توافق*** على عقد المؤتمر على أرفع مستوى ممكن وتضمينه جزءا رفيع المستوى؛

33 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم كل الدعم المناسب للأعمال المضطلع بها في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر وللمؤتمر نفسه وأن يكفل التعاون بين الوكالات ومشاركتها الفعالة واتساق عملها داخل منظومة الأمم المتحدة واستخدام الموارد بكفاءة، من أجل تحقيق أهداف المؤتمر؛

34 - ***تقرر*** أن تكون المشاركة في المؤتمر ولجنته التحضيرية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة، وأن تسري على اجتماعات اللجنة التحضيرية الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقرريه 215/1993 المؤرخ 12 شباط/فبراير 1993 و 201/1995 المؤرخ 8 شباط/فبراير 1995، وأن تنظر اللجنة التحضيرية في النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر وتعتمده مع مراعاة الممارسة المتبعة في الجمعية العامة ومؤتمراتها؛

35 - ***تدعو*** أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية الوارد ذكرها في جدول أعمال القرن 21[(18)] إلى المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية؛

36 - ***تدعو*** إلى مشاركة الأعضاء المنتسبين[(19)] إلى اللجان الإقليمية في المؤتمر وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية، بالصفة نفسها التي حُددت لمشاركتهم في المؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي عقدت في أعوام 1994 و 2005 و 2014؛

37 - ***تدعو*** الأمين العام إلى أن يعين أمينا عاما للمؤتمر في أقرب وقت ممكن؛

38 - ***تحث*** الجهات المانحة على الصعيدين الدولي والثنائي والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى على توفير الدعم للأعمال التحضيرية للمؤتمر عن طريق تقديم

---

(18) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دو جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الثاني. المجموعات الرئيسية التي حددها جدول أعمال القرن 21 هي النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقابات العمال، والأعمال التجارية والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

(19) أروبا، وأنغويلا، وبرمودا، وبورتوريكو، وبولينيزيا الفرنسية، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وكمنولث جزر ماريانا الشمالية، وساموا الأمريكية، وسانت مارتن، وغواديلوب، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، وكوراساو، ومارتينيك، ومونتسيرات.

تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر ودعم مشاركة ممثلي البلدان النامية، مع إيلاء الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغطية تكاليف تذاكر الطيران بالدرجة الاقتصادية وبدل الإقامة اليومي والمصروفات النثرية في محطات السفر، وتدعو إلى تقديم تبرعات لدعم مشاركة البلدان النامية في العمليات التحضيرية على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي المؤتمر نفسه؛

39 - ***تشدد*** على ضرورة مشاركة المجتمع المدني مشاركة فعالة، ولا سيما من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو إلى تقديم التبرعات لدعم مشاركتها، حسب الاقتضاء، في العمليات التحضيرية الإقليمية والدولية وفي المؤتمر نفسه؛

40 - ***تسلم*** بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق وتعقب النجاح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومتابعته وتقييمه، وفي هذا الصدد، تشير إلى اعتماد إطار رصد مسار ساموا ووضعه في صيغته النهائية، وتشجع كذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية على استخدام الإطار للإبلاغ قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر الدعوة إلى إقامة شراكات مجدية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في تعزيز مكاتبها الإحصائية وتقديم دعم معزز في تطوير القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي، بما في ذلك البيانات المصنفة والعالية الجودة، وترحب ببدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشغيل منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار اجتماع برنامج عمل ودادلي الذي عقد في سانت جونز يومي 8 و 9 آب/أغسطس 2022، وتدعو كذلك الأمين العام إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة على آخر المستجدات بشأن هذه المسألة؛

41 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، تقريرا عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك عن التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى مناقشات ونتائج الاجتماعات التحضيرية الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

42 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".